

Distr.: General
18 January 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد يوسفسي (الجزائر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساهها

المحتويات

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing
Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/61/9 و A/61/545؛ A/C.5/61/2)

٣ - وبالنظر إلى النتائج الإيجابية للتقييمات الاكتوارية المتعاقبة الخمسة، وبمراعاة رأي لجنة الاكتواريين بتوفير جزء من الفائض لتحسين المستحقات، فقد أوصى المجلس باتخاذ إجراءات لإبطال بعض تدابير الاقتصاد التي اتخذت في ثمانينيات القرن الماضي. وذكر أن المجلس في معرض إشارته إلى بعض التدابير التي وافق عليها المجلس بالفعل والتي أقرتها الجمعية العامة من حيث المبدأ في عام ٢٠٠٢، قد كرر توصيته برفع القيود على الحق في ضم مُدد الخدمة السابقة استناداً إلى طولها. وقد قُدِّرت التكلفة الاكتوارية لذلك التدبير بنحو ١٧,٠ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي. كما وافق المجلس على أن يوصي بتخفيض معدل الخصم الحالي في التسوية الأولى، على أساس الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، المستحقة بعد التقاعد، من ١ في المائة إلى ٠,٥ في المائة. وقد قُدِّرت التكلفة الاكتوارية لذلك التدبير بنحو ١٥,٠ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي.

٤ - وقد نظر المجلس في تقرير عن التكاليف والوفورات الناجمة عن التعديلات التي أُدخِلت مؤخراً على خاصية المسار الثنائي لنظام تسوية المعاشات التقاعدية، مؤكداً التقديرات الأولية. ووافق على مواصلة رصد تكاليف نظام المسار الثنائي بالاقتران مع التقييمات الاكتوارية. كما نظر في مسائل أخرى يمكن أن تكون ذات آثار اكتوارية، وطلب موافقة الجمعية العامة. وأوصى المجلس بأن توافق الجمعية العامة على اتفاق النقل المنقَّح المبرم بين صندوق المعاشات التقاعدية ومجموعة البنك الدولي، وعلى اتفاقات النقل الجديدة المقترح إبرامها بين الصندوق وكل من المنظمات المنسقة الست، بما فيها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما أوصى المجلس بالموافقة على دخول المنظمة الدولية للهجرة في عضوية صندوق المعاشات التقاعدية ولاحظ رئيس صندوق المعاشات التقاعدية أن الأمين

١ - السيد يوسفوف (رئيس مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة): قال في معرض تقديمه لتقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/61/9)، إن طول التقرير ونطاقه يعودان جزئياً إلى قرار الجمعية العامة القاضي بالنظر في حالة نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة كل سنتين. وأضاف أن عضوية الصندوق الحالية تضم ٢١ منظمة، وأن الصندوق يغطي ما يقرب من ١٥٠.٠٠٠ مشترك ومستفيد. ووجه انتباه اللجنة إلى الفصل الثاني من التقرير، الذي يتضمن عرضاً عاماً للقرارات التي اتخذها المجلس؛ والمرفق الحادي عشر للتقرير الذي يتضمن مشروع قرار معروض على اللجنة للنظر فيه.

٢ - ومضى يقول إن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة قد سجل للمرة الخامسة على التوالي فائضاً مقداره ١,٢٩ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وأوضح أن القيمة السوقية لأصول الصندوق كانت تعادل في ذلك التاريخ ٣١,٩ بليون دولار، أي ما يزيد بمقدار ٤,١ بليون دولار على القيمة الاكتوارية للأصول - التي تُتخذ أساساً لتقييم الصندوق. وأنهى إلى علم اللجنة أنه اعتباراً من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، زادت القيمة السوقية للصندوق على ٣٥ بليون دولار. وبناء على تلك النتائج، رأت لجنة الاكتواريين والخبير الاكتواري الاستشاري أن المعدل الحالي للاشتراكات لا يزال كافياً لتلبية الاحتياجات من المستحقات بموجب الخطة.

الدراسة المتعلقة بإدارة الأصول والخصوم، والتي ووفق عليها في عام ٢٠٠٥ والتي هي قيد الإعداد حاليا. وأضاف أنه ينبغي لهذه الدراسة توفير فهم أشمل للصورة العامة للمخاطر والعائدات بالنسبة للقيمة الإجمالية لحافظة الصندوق؛ وينتظر أن تعرض على المجلس في دورته القادمة، في عام ٢٠٠٧، نتائج ذلك التحليل إضافة إلى توصيات لجنة الاكتواريين ولجنة الاستثمارات. كما أن ممثلي المشتركين في الصندوق قد شددوا على أن أي تغيير في السياسة الإدارية ينبغي أن يشمل تقديم خطة ملائمة للأعمال المستهدفة تحدد بوضوح التكاليف، والمسائل القانونية والتشغيلية، ومستوى المخاطر، وتتطلب المشاركة الكاملة للجنة الاستثمارات، ولجنة الاكتواريين، وكبير الموظفين التنفيذيين والمجلس.

٨ - كما رأى ممثلو المشتركين في الصندوق أنه بدون سياسة استثمارية للصندوق، أو دراسة لإدارة أصوله وخصومه أو مستوى متفق عليه لتحمله للمخاطر، فإن الاقتراح بإدارة حافظة أسهم أمريكا الشمالية إدارة سلبية يبدو على أحسن الفروض سابقا لأوانه، وعلى أسوأ الفروض غير ممتثل لأفضل الممارسات والشفافية. ورأوا أنه لا ينبغي إحداث تغيير في السياسة قبل دراسة المسألة دراسة أوفى.

٩ - كما طلب ممثلو المشتركين في الصندوق من كبير الموظفين التنفيذيين وممثل الأمين العام استعراض مذكرة التفاهم لعام ١٩٩٨ بشأن تعزيز عملية التنسيق بين الأمانة العامة والجوانب الاستثمارية للصندوق، ولا سيما فيما يتعلق بوضع خطة موحدة لتكنولوجيات المعلومات. ولدى اعتماد ممثلي المشتركين في الصندوق لطلب خمس وظائف جديدة، فقد أوصوا أيضا بأن تُشغل أولا الشواغر في اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠٥.

التنفيذي للجنة الخدمة المدنية الدولية قد أكد أن ممارسات المنظمة الدولية للهجرة متماشية مع ممارسات النظام الموحد للأمم المتحدة.

٥ - واستطرد قائلا إن المعدل الاسمي السنوي للعائد من استثمار أصول الصندوق لفترة السنوات الست والأربعين المنتهية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ كان ٨,٧ في المائة، مما يمثل عائدا حقيقيا سنويا طويل الأمد مقداره ٤,٣ في المائة. وأضاف أن معدل العائد هذا، الذي يأخذ في الحسبان التسوية الخاصة بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بالولايات المتحدة، يواصل تجاوزه للمعدل الطويل الأمد الذي يستهدفه الصندوق وهو ٣,٥ في المائة. وفيما يتعلق بالإدارة العامة لاستثمارات الصندوق، انتهى رأي المجلس إلى أن مستويات ملاك الموظفين المخصصين للاستثمارات لم يتواكب مع أصول الصندوق، ومن ثم، فقد أوصى بإضافة عدد من الوظائف الجديدة للفريق الحالي المكون من خمسة من موظفي شؤون الاستثمارات.

٦ - ومضى يقول إن المجلس قد قرر، في اجتماعه في نيروبي، تأييد اعتزام الأمين العام اتباع نهج سلبي لا نهج فاعل في إدارة الحافظة المستثمرة في أسهم أمريكا الشمالية. وتعني الإدارة السلبية العمل على مسايرة الحافظة لرقم قياسي مرجعي معين لا تجاوزه. وبموجب مثل هذا الترتيب، فإن حافظة أسهم أمريكا الشمالية، التي تمثل حوالي ٩ بلايين دولار، أو أكثر من ٢٥ في المائة من القيمة الإجمالية للحافظة، تُدار إدارة سلبية باستخدام الأرقام القياسية المرجعية الحالية.

٧ - واستدرك قائلا إن قرار المجلس لم يحظَ بموافقة ممثلي المشتركين في الصندوق، الذين أكدوا أن أي تغيير في ممارسات الاستثمار ينبغي أن يقوم على أساس نتائج

الاستشارية لحفظ السجلات، وخدمات الرصد والخدمات الإيداعية، ورسوم المقايضة، وتكاليف انتقالية تُدفع مرة واحدة.

١٣ - وذكر أن المجلس قد أكد توصيته بإعادة تصنيف وظيفتين برتبة ف-٤ إلى ف-٥ بما يعكس مسؤولياتهما الإضافية فيما يتعلق بإدارة جميع التطبيقات على الصعيد العالمي ومجمل البنية الأساسية الحاسوبية للصندوق. وأضاف أنه قد تحقق في هذا الصدد تقدم في توحيد بعض خدمات تكنولوجيا المعلومات، وأن تلك الجهود سوف تتواصل. وأوضح أن التوحيد تبرره الحاجة إلى تعزيز أمن إدارة النقد وكفاءتها وتنسيقها.

١٤ - كما طلب المجلس ٥٠.٠٠٠ دولار للجنة مراجعة الحسابات من أجل تعزيز الاتصالات بين مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين وبين المجلس، ووافق على أن تستعرض لجنة مراجعة الحسابات نطاق المراجعة وأن تقيم ترتيبات المراجعة الداخلية للحسابات. كما أوصى المجلس بالموافقة على مبلغ مقداره ٨٥ ٩٠٠ دولار لتغطية تكاليف مراجعات حسابات خدمات تكنولوجيا المعلومات والإدارة التي لم تراجع حساباتها في السابق، وعلى مبلغ مقداره ١٣٢ ٤٠٠ دولار لتغطية تكاليف وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات.

١٥ - ونظر المجلس في تقرير فريقه العامل المنشأ لاستعراض حجم وتشكيل المجلس ولجنته الدائمة. وقرر مواصلة العمل بالترتيبات القائمة. غير أنه اعتمد عدة توصيات بتحسين كفاءته ووافق على العودة إلى عقد دورات سنوية، ابتداءً من عام ٢٠٠٧. كما وافق المجلس على بذل جهود في السنوات الفردية، التي ينظر المجلس فيها في ميزانية الصندوق، للحد من بنود جدول أعماله.

١٠ - وانتقل إلى عمليات الصندوق، فقال إنه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، زاد عدد المشتركين في الصندوق بنسبة ٩,٩ في المائة، إذ بلغ ٩٣ ٦٨٣ مشتركاً؛ وزاد عدد الاستحقاقات المدفوعة بنسبة ٥ في المائة، إذ بلغ ٥٥ ١٤٠ استحقاقاً؛ وزاد الأجر الداخل في حساب الاستحقاقات المدفوعة في فترة السنتين بنسبة ١٤,٩ في المائة، إذ بلغ ٢,٧ بليون دولار.

١١ - واستطرد قائلاً إن المجلس قد استعرض ترتيبات المراجعة الداخلية للحسابات، ولاحظ الحاجة إلى أن يعكس التسلسل الإداري العملية الإدارية. ويُنْتَظَر أن تُحال التقارير المتعلقة بالأنشطة التنفيذية للصندوق أولاً إلى كبير الموظفين التنفيذيين، الذي يحيله إلى المجلس، الذي يحيله بدوره إلى الجمعية العامة. ويُنْتَظَر أن تُحال تقارير مراجعة الحسابات المتعلقة باستثمارات الصندوق إلى الأمين العام، من خلال مثله لاستثمارات الصندوق، وإلى كبير الموظفين التنفيذيين. وبالنظر إلى الشواغل المتعلقة بفعالية تكاليف مواصلة أعمال مكتب خدمات الرقابة الداخلية بصفته مراجع الحسابات الداخلي للصندوق، فقد اقترح أن يقوم كبير الموظفين التنفيذيين باستكشاف إمكانية إنشاء وظيفة مستقلة للمراجعة الداخلية للحسابات في الصندوق.

١٢ - وقد قرر المجلس التوصية بموارد إضافية للمصروفات الإدارية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بمبلغ ٥٠٠ ٦٦٥ ١١٠ دولار، منها ٥٧,٦ مليون دولار لتغطية التكاليف الإدارية، و ٥١,١ مليون دولار لتغطية التكاليف الاستثمارية، و ١,٩ مليون دولار لتغطية تكاليف مراجعة الحسابات. وأوضح أن توصية المجلس بموارد إضافية إنما تستند إلى التحول إلى الإدارة السلبية لحافظة أسهم أمريكا الشمالية، وإضافة خمس وظائف جديدة في دائرة إدارة الاستثمارات، والخدمات

٢٤,٦ في المائة خلال سنتين، وبلغت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ ذروة لم تبلغها من قبل إذ وصلت إلى ٣٥,١٤٥ مليون دولار. وفي فترة السنتين المنتهية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، بلغ الأداء السنوي ١١,٨ في المائة، مقابل ١٠,٨ في المائة للمعيار المرجعي الجديد ٣١/٦٠ و ٨,٨ في المائة من المعيار المرجعي السابق ٤٠/٦٠. وبلغ العائد السنوي الحقيقي ٨,٣ في المائة مع تسويته وفقا للرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بالولايات المتحدة. وفيما يتعلق باستراتيجية الاستثمار، ظلت الأسهم متجاوزة باستمرار المستوى الحيادي البالغ ٦٠ في المائة خلال فترة السنتين، في حين ظلت السندات متدنية الترحُّج وتحوّلت الاستراتيجية العقارية من كونها زائدة الترحُّج إلى كونها حيادية. وظل الصندوق أحد أكثر الصناديق تنوعا في العالم. ففي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ كانت له استثمارات في ٤٧ بلدا وبعدها من العملات بلغ ٢٦ عملة، وبلغ مجموع استثماراته المباشرة وغير المباشرة في البلدان النامية ١,٨ بليون دولار، بزيادة مقدارها ٨ في المائة على مدى سنتين.

١٩ - ثم انتقل المراقب المالي إلى المسائل المهمة المقرر تناولها، فقال إنه على حين أن الاستثمارات تمضي عموما على نحو جيد، فإن على الصندوق مسؤولية ائتمانية يسعى بمقتضاها إلى تحسين إدارة تلك الاستثمارات: علما بأن التحليل الدقيق للأداء في السابق قد كشف عن أن هنالك مجالا لمزيد من التحسين، ومن المهم دائما التخطيط مسبقا للتعامل مع البيئة الاستثمارية المتغيرة دوما. وأوضح أن إدارة أي صندوق للمعاشات التقاعدية لا يمكن أن تستنبط أداء المستقبل قياسا على أداء الماضي من دون الحفاظ على الخبرة والبنية الأساسية الاستثمارية وتطويرهما بما يتماشى مع المتطلبات الجديدة للسوق؛ ولا بد لها من أن تقيم بدقة مستوى المخاطر

١٦ - وطُلب إلى كبير الموظفين التنفيذيين القيام بعدة استعراضات لأحكام الصندوق المتعلقة بالاستحقاقات، وتقديم تقرير عنها في عام ٢٠٠٧. وسوف ينظر المجلس في دورته القادمة في الأحكام الحالية التي تنظم التسويات الخاصة للمعاشات التقاعدية الصغيرة، وفي دراسة شاملة عن الأحكام المتعلقة باستحقاقات أسرة المشتركين وأفراد أسرهم السابقين، وفي دراسة عن مسائل الإعاقة من المقرر إعدادها بالاشتراك مع مديري الدوائر الطبية للنظام الموحد، وتحليل إضافي لأثر التعامل بالدولار على المتقاعدين التابعين للصندوق الذين يعيشون في إكوادور.

١٧ - السيد ساش (المراقب المالي): قال، في معرض إجماله للتغييرات التي أدخلت خلال فترة السنتين، إنه فيما يتعلق بتوصية لجنة الاستثمارات، فقد تم اعتماد توزيع استراتيجي جديد للأصول، وتغيير تابع لذلك في المؤشرات المرجعية لأداء الصندوق. مما يعكس على نحو أفضل التوظيف الطويل الأجل لأموال الصندوق في شتى فئات الأصول. وأضاف أن الصندوق قد غيّر في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ ترتيباته الخاصة بالجهات الوديدة وأمين السجل المركزي بحيث تشتمل على جهة وديعة عالمية واحدة. وفي أعقاب عملية تقديم عروض تنافسية على نطاق العالم، مُنح العقد لشركة نورذرن ترست. وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، أنهى الصندوق عقده مع شركة لومبارد أوديبه دارييه هنتش وشركاه، التي كانت إحدى الجهات الأوروبية التي تدير حسابات الرسملة الصغيرة للصندوق، بسبب استمرار قصور أدائها. ويجري العمل على تعيين بديل لها.

١٨ - وفيما يتعلق بالأداء، فقد تواصل نموّ استثمارات الصندوق. فقد بلغت القيمة السوقية للأصول ٣٣,١١٨ مليون دولار في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، بزيادة مقدارها

لا سيما وأن الإدارة السلبية من شأنها خفض مستوى المخاطر عموماً - علماً بأن الأمين العام قد أسف لتصويت المجلس على هذه المسألة، وسوف يسعى من جانبه لكفالة التنسيق على نحو أفضل في المستقبل؛ وتعيين خبير استشاري لمراجعة حفظ السجلات الخاصة بالاستثمارات العقارية، ورصد جهة الإيداع العالمية الجديدة - علماً بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أوصى في تموز/يوليه ٢٠٠٥ بأن تقوم دائرة إدارة الاستثمارات بمراجعة الإجراءات التي يتبناها أمين السجل المركزي، مع الاهتمام خصوصاً بالاستثمارات العقارية.

٢٢ - وذكر أن الأمين العام قام، بعد مشاورة مجلس المعاشات التقاعدية واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بتعيين السيد كارديناس محل السيد بيلاي في لجنة الاستثمارات لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وأعاد تعيين السيد باردو والسيد نغولا لمدة ثلاث سنوات لكل منهما، ويعتزم تعيين السيد بيكتيت والسيدة بيشلوس كعضوين مخصصين لعام ٢٠٠٧.

٢٣ - السيد ساها (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، في معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية عن نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/61/545)، إن اللجنة الاستشارية تلاحظ التحسينات الإضافية التي أدخلت على شكل تقرير مجلس المعاشات التقاعدية ولكنها ترى أن المعلومات المتعلقة بنفس الموضوع ينبغي تجميعها معاً بدلاً من تفريقها على مختلف أجزاء التقرير. وفيما يتعلق بقرار ممثل الأمين العام باعتماد توزيع جديد للأصول الاستراتيجية الطويلة الأمد، تتفق اللجنة الاستشارية مع مجلس مراجعي الحسابات على أن المعايير المرجعية الجديدة ينبغي تقديمها إلى مجلس المعاشات التقاعدية والجمعية العامة لإقرارها.

الاستثمارية الضروري لتحقيق العائدات المنتظرة في ضوء التزاماتها الناجمة عن مسؤوليتها، وأن تحاول استبعاد المخاطر التي لا تعود على الصندوق بعائدات.

٢٠ - واستطرد قائلاً إن أشد المشكلات إلحاحاً هي أن الصندوق يدير مبلغاً مقداره ٣٣ بليون دولار وكأنه يدير بضعة ملايين من الدولارات: فشخص واحد هو المسؤول عن إدارة ما يزيد على ١٥ بليون دولار. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في التدني المزمّن لأداء حافظة أسهم أمريكا الشمالية، في سوق يصعب بحق تجاوز أدائها. وينبغي أن يكون بالإمكان تحسين خاصية المخاطر/العائدات للصندوق بتقسيم الحافظة الإجمالية إلى حافظات مستقلة في كل سوق، وتحليل خصائص السوق. والحق أن مراقبة المخاطر داخل دائرة إدارة الاستثمارات تحتاج الآن إلى أن تتحوّل إلى نهج أكثر تنسيقاً وشمولاً في مجال الميزنة المراجعة للمخاطر. وتتمثل ولاية هذه الدائرة في إدار العائدات المطلوبة للوفاء بمتطلبات المسؤولية، مع الأخذ بالحد الأدنى اللازم من المخاطرة. ويتطلب ذلك أن توزّع الميزانية القائمة على المخاطر توزيعاً ملائماً على فرادى فئات الولايات/الأصول، ورصد الحافظة رسداً منسقا لضمان عدم تجاوز إجمالي الميزانية القائمة على المخاطر. والمغزى الواضح لذلك هو الاكتفاء بالمخاطر التي تجلب عائدات ملائمة.

٢١ - واستطرد المراقب المالي قائلاً إنه يجري إعداد عدد من التوصيات لتعزيز قدرة دائرة إدارة الاستثمارات على إدارة الحافظة وتحسين مراقبة المخاطر: بزيادة عدد موظفي الدائرة بإضافة خمس وظائف فنية، إذ إن مستوى ملاك الموظفين لم يكن يتواءم مع الزيادة في أصول الصندوق ولا مع التعقّد المتزايد للأسواق، وإدارة حافظة أسهم أمريكا الشمالية وفق المعيار المرجعي،

٢٦ - السيد **بهرمان** (فنلندا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدين اللذين بوسيلهما إلى الانضمام، بلغاريا ورومانيا؛ والبلدان المرشحة للانضمام، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا؛ بالإضافة إلى أوكرانيا، وأيسلندا، وليختنشتاين، ومولدوفا، والنرويج، وقالت إن هذا البند من جدول الأعمال هام جدا لأن أصول الصندوق البالغة أكثر من ٣٤ بليون دولار تؤمن تقاعد موظفي الأمم المتحدة و ٢٠ منظمة أخرى يحتاجون إلى طمأننتهم بأن مدخراتهم تدار على نحو جيد. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يلاحظ بارتياح الأداء الاستثماري للصندوق الذي حقق نتيجة إيجابية للسنة الخامسة على التوالي. كما يلاحظ الزيادة بنسبة ٨ في المائة في الاستثمارات في البلدان النامية وينصح بتوخي الحذر في السياسة الاستثمارية: يجب إدارة الفائض الحالي بحكمة.

٢٧ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يشاطر مجلس مراجعي الحسابات قلقه بشأن تراخي رصد أداء دائرة إدارة الاستثمارات، وأوجه القصور في نظام إدارة الطلبات التجارية، وعدم شغل وظيفة إدارة المخاطر والامتثال. وأضافت أنه يرحب، مع ذلك، بقرار تنفيذ توصية مجلس مراجعي الحسابات بإنشاء لجنة لمراجعة الحسابات ينبغي أن تفي عضويتها بالمعايير التي حددتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ويؤيد توصيات اللجنة الاستشارية بشأن إدارة استثمارات الصندوق.

٢٨ - السيدة **لوك** (جنوب أفريقيا): تكلمت، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إنه ينبغي إدخال تحسينات على نظام المعاشات التقاعدية بطريقة تجعلها تفيد المشتركين الحاليين والمتقاعدين. وأضافت أنه من الأساسي أن تكون هناك شفافية ومساءلة في نظام المعاشات التقاعدية.

ويوافق المجلس من حيث المبدأ على القرار المتعلق بالإدارة السليمة لحافضة أسهم أمريكا الشمالية، ولكنه يوصي بأن يضطلع بهذا النشاط دائرة إدارة الاستثمارات ذاتها؛ ولا ينبغي اتخاذ أي قرار بشأن الاستعانة بمصادر خارجية إلا بعد إجراء دراسة شاملة.

٢٤ - ووجه المراقب المالي الانتباه إلى ملاحظات اللجنة الاستشارية على التسلسل الإداري فيما يتعلق بمسائل المراجعة الداخلية للحسابات (A/61/545)، الفقرات ١٩-٢١). وقال إن لجنة مراجعة الحسابات المنشأة حديثا ينبغي أن تتألف من أعضاء، يتم انتقاؤهم في أسرع وقت ممكن، ويكونون ذوي خبرة مناسبة في المراجعة الداخلية للحسابات وفي المحاسبة وإدارة الشؤون المالية والمخاطر. وفيما يتعلق بتقرير مجلس مراجعي الحسابات، تشعر اللجنة الاستشارية بالقلق إزاء النتائج التي توصل إليها المجلس بشأن نظام إدارة الطلبات التجارية الذي تتبعه دائرة إدارة الاستثمارات، وبشأن كون البنية الأساسية لاستثمارات الدائرة لا تزال في المرحلة التي تُقدّم فيها الطلبات التجارية عن طريق الفاكس مع عدم وجود نظام لرصد الامتثال للطلبات. وينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لرفع البنية الأساسية إلى مستوى المعايير المهنية. وينبغي للدائرة أيضا أن تعجل بشغل الوظائف المعنية بإدارة المخاطر ورصد الامتثال.

٢٥ - واستطرد قائلا إن اللجنة الاستشارية قد دعمت توصيات مجلس المعاشات التقاعدية بشأن الميزانية المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، باستثناء الاعتماد الإضافي البالغ ١ ٩٤٥ ٠٠٠ دولار لرسم المقياسية والتكاليف الانتقالية التي تُدفع مرة واحدة، والذي ينبغي إرجاء النظر فيه ريثما تتخذ إجراءات بشأن التدابير الموضحة في الفقرة ١٧ من تقرير اللجنة الاستشارية.

٢٩ - وأوضحت أن المجموعة تضمن التحسينات التي أدخلت على التقرير؛ وأضافت أنه سيكون من المفيد تلقي موجز تنفيذي عن أداء الصندوق وآثار التطورات الاقتصادية العالمية على ذلك الأداء. وقالت إن التقارير المقبلة ينبغي أن تتضمن معلومات مفصلة عن عدم تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، بالرغم من أن المجموعة تتطلع إلى تنفيذ تلك التوصيات على وجه السرعة.

٣٠ - واستطردت قائلة إن المجموعة، إذ تلاحظ مع التقدير الزيادة في قيمة أصول الصندوق بمبلغ ٦,٥ بليون دولار، تعتقد أن ثمة حاجة إلى مزيد من الجهود للاستثمار في البلدان النامية، ومنها بلدان أمريكا اللاتينية، مثلاً. وأوضحت أن الصندوق لديه فريق صغير من المديرين، ومنتظر أن يكون هناك مدير واحد مسؤول عن حافظة تزيد على ١٥ بليون دولار، في إحدى الحالات، و ٩,٥ بلايين دولار، في حالة أخرى، وهو ما يمثل خطراً كبيراً للمنظمة. وقالت إن المجموعة تسعى إلى الحصول على إيضاحات بشأن سبب عدم إسناد مثل هذه المسؤوليات الكبرى إلى فريق من المديرين من الطراز الأول. وقالت إن الحافظة العقارية الكبيرة تدار إدارة سلبية، وهو ما يثير التساؤل عما إذا لم يكن ينبغي استخدام مجموعة من الأجور التنافسية لاجتذاب مديري مؤهلين تأهيلاً ملائماً وذوي خبرة. وأضافت أنه سيكون من الحكمة توضيح تفويض السلطة عن استثمارات الصندوق من الأمين العام إلى مثله، واستعراض المسائل المتصلة بإدارة الصندوق.

٣١ - ومضت تقول إن المجموعة تقلقها المؤشرات التي تفيد بأنه بسبب نقص الموظفين في قسم المخاطر والامتنال التابع لدائرة إدارة الاستثمارات، تعرض الصندوق لخسارة مقدارها ٨,٧ مليون دولار؛ وطلبت تفسيراً لما يبدو من عدم وجود أي آلية للمساءلة تكفل اتخاذ إجراء تأديبي في حق الشخص المسؤول. وأضافت أن المجموعة تؤيد تأييداً تاماً توصية اللجنة الاستشارية بضرورة اتخاذ إجراء عاجل لشغل

٣٢ - واستطردت قائلة إن ثمة مسائل هامة تتعلق باستراتيجية الاستثمار التي تتبعها إدارة الاستثمارات تحتاج إلى توضيح. فتقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية (A/61/9) يزعم، من جهة، أنه يصعب تجاوز أداء أسهم أمريكا الشمالية، ويزعم، من جهة أخرى، أن أداءها كان قاصراً بشكل مزمن، ومع ذلك فهو يفضل أيضاً ربط مؤشر أسهم الصندوق بأسهم أمريكا الشمالية لأنه سيؤدي إلى انخفاض المخاطر وارتفاع العائد. وطلبت المجموعة توضيحاً لهذه المواقف التي تبدو متناقضة، ولبدائل أسهم أمريكا الشمالية بوصفها معايير مرجعية. وقالت إن المجموعة تسعى أيضاً إلى الحصول على توضيح لعدم وضع معايير مرجعية لأسهم الرسالة الصغيرة.

٣٣ - ومضت تقول إن المجموعة قلقة لسلوك ممثل الأمين العام الذي اتخذ، دون استشارة الأطراف المعنية، قرار إعداد صيغة جديدة لتوزيع الأصول الاستراتيجية للصندوق والمعايير المرجعية لأدائه. وأضافت أنه من غير الملائم إغفال الإجراءات القائمة واتخاذ مثل هذه القرارات دون التشاور بحسب الأصول، وأن ذلك يثير شواغل جدية فيما يتعلق بممارسة تفويض السلطة وآلية المساءلة. ورأت وجوب اتخاذ تدابير تصحيحية فورا. وطلبت باتخاذ إجراء لمعالجة هذه المسألة.

٣٧ - وأعرب عن قلق خاص من أنه بالرغم من الولاية الممنوحة للمجلس في قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٩، لم يجر اتخاذ أية إجراءات فعلية لتقديم معلومات عن حالة أصحاب المعاشات التقاعدية الذين يعيشون في بلدان تحولت إلى التعامل بالدولار. وقال إنه ينبغي للمجلس إعداد تقرير شامل يتضمن مقترحات لتخفيف العواقب الضارة للتحول إلى التعامل بالدولار في إكوادور من أجل تسوية المعاشات التقاعدية. ورحب في ختام مداخلة باعتراف المجلس بضرورة زيادة الاستثمارات في البلدان النامية، لكنه لاحظ بقلق أن الاستثمار في تراجع في الواقع في أمريكا اللاتينية؛ وأن أية معلومات إضافية عن تلك الحالة ستكون محل ترحيب.

٣٥ - وقالت إن المجموعة قلقة لعدم اتخاذ المجلس لإجراء استجابة للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٩ المتعلق بتقديم معلومات بشأن الوضع الخاص لأصحاب المعاشات التقاعدية الذين يعيشون في بلدان تحولت إلى التعامل بالدولار وعن المقترحات الممكنة لتخفيف من العواقب الضارة لذلك. وأضافت أنه جرت الإشارة إلى إكوادور في هذا الصدد، وأن المجموعة قلقة لكون المجلس لم يطلب إلا الآن من كبير الموظفين التنفيذيين زيارة إكوادور من أجل إجراء المزيد من الدراسة للمسألة. وأوضحت أن المجموعة تتطلع إلى اتخاذ المجلس لإجراء عاجل، وتتوقع وضع تدابير لتخفيف العواقب الضارة للمستفيدين الذين يعيشون في إكوادور. وذكرت أن المجموعة قلقة من وجود مؤشرات على مواجهة العديد من المستفيدين لتخفيضات لتعويضاتهم نتيجة رسوم التحويلات المصرفية الناجمة عن قرار إضفاء الطابع المركزي على الخدمات المصرفية في الولايات المتحدة وتطلب تفسيراً لذلك، فضلاً عن توضيح التدابير التصحيحية.

٣٦ - السيد تورنغتون (غيانا): تكلم باسم مجموعة ريو، ورحب بالزيادة التي مقدارها ١٣,٧ في المائة في الأداء الاستثماري لصندوق الأمم المتحدة للمعاشات التقاعدية. وقال إنه يتعين على الأمانة والمجلس الامتثال امتثالاً كاملاً للأنظمة التي وضعتها الجمعية العامة ومواصلة تحسين أساليب عمل الصندوق من أجل تفادي أي تصرف قد يتجاوز ولايتهما في المستقبل.

٣٨ - السيد غارسيا (الولايات المتحدة الأمريكية): رحب بزيادة القيمة السوقية لأصول الصندوق إلى أكثر من ٣٣ بليون دولار حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، وهي زيادة لم يسبق الوصول إليها، وهو ما يدل على فوائد التخطيط المالي السليم الطويل الأمد والإدارة القوية. كما رحب بقرار المجلس الموافقة على اقتراح الأمين العام إدارة حافظة أسهم الصندوق في أمريكا الشمالية إدارة سلبية والاستعانة في ذلك بكيان خاص خارجي، لكنه أعرب عن أمله في أن يعود أعضاء المجلس إلى ممارستهم المعتادة المتمثلة في اتخاذ القرارات بتوافق الآراء بناء على حوار وتفاوض.

٣٩ - وقال إن التغيير في إدارة حافظة أسهم أمريكا الشمالية هو في مصلحة الصندوق ومن شأنه أن ينهي الحاجة إلى الاحتفاظ بموظفين لإدارة هذه الاستثمارات، ومن ثم تحقيق وفورات على المدى الطويل؛ وأوضح أن التغيير سيتكلف مع ذلك ٢,٩ مليون دولار لتسديد تكاليف الخدمات الانتقالية. ومن أجل كفاءة إنفاق الأموال بحكمة، ينبغي أن تعد الأمانة العامة تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ الترتيب الجديد. وفي هذا السياق، أحاط علماً بتوصية اللجنة الاستشارية بأن يقدم إلى الجمعية العامة تقرير عن الأثر المالي

السياسات عن مسائل العضوية سنة ٢٠٠٧ هو بيان غير مقبول.

٤٣ - وأعرب عن تقديره لجهود المجلس الرامية لتحسين الإدارة، ومنها مثلاً، القرارات المتعلقة بالاجتماع سنوياً بدءاً من عام ٢٠٠٧ والحد من دور اللجنة الدائمة. وأشاد بالمجلس لإنشائه لجنة مراجعة الحسابات التي ينتظر أن تساعد على التصدي لمسائل الرقابة والمساءلة والإدارة، وأبدى اتفاقه مع اللجنة الاستشارية على أن لجنة مراجعة الحسابات ينبغي أن تتشكل من خبراء مؤهلين. وفي هذا الصدد، سأل عما فعله المجلس لكفالة امتلاك أعضاء لجنة مراجعة الحسابات للخبرة اللازمة وسأل عما إذا كانت سيرهم الذاتية قد عمت على أعضاء المجلس.

٤٤ - وقال إنه بالنظر إلى الزيادة في أصول المجلس ومشاركته، فمن الأهمية بمكان أن تكون الرقابة الفعالة حجر الزاوية لعملياته. وعليه، رحب بموافقة المجلس على إيلاء لجنة مراجعة الحسابات الأولوية لرصد الصندوق المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات. هذا، ولما كانت للجمعية العامة السلطة الأولى على مسائل الميزانية والمسائل الأخرى المتصلة بالصندوق، فإنه ينبغي أن تتوافر للدول الأعضاء إمكانية الوصول الكامل إلى المعلومات المتعلقة بمراجعة الحسابات والرقابة. وأعرب في ختام مداخلته عن ارتياحه لقرار المجلس الموافقة على عضوية المنظمة الدولية للهجرة في الصندوق، لكنه شدد على وجوب امتثال الأعضاء المحتملين امتثالاً صارماً لقواعد العضوية.

٤٥ - السيد ريو فريو (إكوادور): قال إنه في خلال السنوات الست التي أعقبت اعتماد بلاده لسياسة التحول إلى التعامل بالدولار رسمياً، تأثر المستفيدون من استحقاقات الصندوق الذين يعيشون في إكوادور تأثراً مباشراً وسلباً بالمعدلات العالية للتضخم الداخلي وبتسوية معاشاتهم

للقرار وألا يستعان في إدارة الحافطة بمصادر خارجية إلا بعد إجراء دراسة شاملة.

٤٠ - ورحب بالزيادة التي مقدارها ١,٢٩ في المائة في القيمة الإكتوارية للصندوق، حيث تغير الاتجاه التنافسي الذي سجل للمرة الأولى سنة ١٩٩٩. وقال إن المجلس يعزو الزيادة إلى المكاسب الناجمة عن استمرار المستويات المعتدلة للتضخم وإلى التغيرات في الافتراضات المتصلة بزيادة عدد المشتركين. وقال إن وفد بلاده يتفق، مع ذلك، مع لجنة الإكتواريين بأنه لا يمكن افتراض استمرار هذا الاتجاه الإيجابي وأنه ينبغي العناية بكفالة أن يظل وضع الصندوق صحيحاً.

٤١ - وبالرغم من إشارته إلى قرار المجلس إنفاق جزء من الفائض على الإصلاح، فقد طلب توضيحاً بشأن سبب سماح المجلس للصندوق بالهبوط إلى دون مستوى ١ في المائة من الفائض الذي يعتبره أغلب الخبراء الإكتواريين الاستشاريين مستوى حكيماً. وأضاف أن وفد بلاده يعارض أيضاً قرار المجلس إرسال كبير الموظفين التنفيذيين لاستعراض مخمة المتقاعدين الذين فقدوا مزايا اقتصادية. وقال إن الجمعية العامة قررت سلفاً عدم الموافقة على إدخال أية تحسينات على الاستحقاقات قبل رد الخصوم من الاستحقاقات بالكامل، ومن ثم فإن مثل هذه الرحلة ستكون هدرًا للموارد.

٤٢ - وقال إنه لا يفهم السبب في عدم استجابة المجلس للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٨٦/٥٧ بإعادة توزيع المقاعد في المجلس بما يعكس بمزيد من الإنصاف التوزيع الفعلي للمشاركين الفعليين. وقال إن المجلس أنفق عدة مئات من آلاف الدولارات لدراسة المسألة ورفض بعدها توصية فريقه العامل نفسه بتقليص حجم المجلس من ٣٣ عضواً إلى ٢١. وأضاف أن بيان المجلس بأنه سيستعرض المسألة من جديد في غضون ثلاث سنوات وسيقدم ورقة بشأن

الاستثمارات التحوّل إلى الإدارة السلبية لحافضة أسهم أمريكا الشمالية ووضع مؤشر لها. وقال إن وفد بلاده كانت لديه، مع ذلك، بعض الشكوك بشأن توصيات اللجنة الاستشارية المتعلقة بإدارة الحافضة من قبل دائرة إدارة الاستثمارات نفسها، إذ يبدو أنه الخيار الأكثر كلفة من حيث أنه يتطلب نفقات إضافية لتوفير البنية الأساسية اللازمة.

٤٨ - وقال إنه قد سرّه ملاحظة أن المجلس قد توصل إلى الموافقة على ولاية لجنته لمراجعة الحسابات؛ مضيفاً أنه يمكن للجنة الخامسة الانتفاع بهذه التجربة عندما تنظر في إنشاء لجنة لمراجعة الحسابات تابعة للجمعية العامة. وأشار إلى العمل البناء للمجلس، وأعرب عن دعمه لقراراته بالتحوّل إلى أسلوب العمل السنوي مع دورات أقصر مدة، إذ أن هذا من شأنه تعزيز الفعالية التي يؤدي بها بواجباته.

٤٩ - السيدة أودو (نيجيريا): قالت إن وفد بلادها يرحب بنمو أصول الصندوق وزيادة قيمته السوقية إلى مستوى قياسي، لكنها شددت مرة أخرى على عدم استصواب جعل شخص واحد مسؤولاً عن إدارة جزء كبير من استثمارات الصندوق دون رقابة كافية. وأشارت إلى الزيادة التي مقدارها ١٣ في المائة في الاستثمارات في المنطقة الأفريقية، والتي لا تزال سوقاً استثمارية كبيرة وغير مستغلة، وأعربت عن ثقتها في استمرار هذا الاتجاه. ورأت أنه ينبغي للمجلس الاستمرار في ممارسته المتمثلة في عقد اجتماعات في نيروبي، حيث يتاح له بشكل أكبر الاطلاع على الفرص الاستثمارية في أفريقيا، مضيفاً أنه سيكون محل ترحيب إذا قام بزيارة نيجيريا أيضاً. وقالت إنه في ظل وجود اتجاه إيجابي للاستثمار عموماً، ينبغي لدائرة إدارة الاستثمارات أن تُعنى برصد الفرص فضلاً عن المخاطر.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.

التقاعدية، سواء كانت مدفوعة بالعملية المحلية أو بالدولار، حسب معدلات التضخم في الولايات المتحدة وليس معدلات التضخم المحلية. وقال إن الصندوق لم يتخذ أي إجراء لمعالجة المشكلة أو التخفيف من عواقبها. وأوضح أن دولار الولايات المتحدة قد فقد ٦٠ في المائة من قدرته الشرائية في إكوادور منذ عام ٢٠٠٠، وأن أغلب وكالات الأمم المتحدة في البلد قامت خلال هذه الفترة بإجراء تسويات لمرتبات موظفيها.

٤٦ - وقال إن اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين السابقين في إكوادور أثار المسألة مع الصندوق، وبعد مراسلات مملّة وبيروقراطية خرج بانطباع مفاده أن الصندوق لا يرى الأمر مستعجلاً. وأضاف أن روح النظام الذي تسوّى بموجبه المعاشات التقاعدية للأمم المتحدة تتمثل في ضرورة الحفاظ على القدرة الشرائية للمعاشات التقاعدية لكفالة تمتع أصحاب المعاشات التقاعدية بتقاعد يصون الكرامة. وأوضح أن وفد بلاده لا يفهم سبب عدم تقديم مقترحات عملية لمعالجة قضية من الواضح أنها تستحق الاهتمام. وأعرب عن أسف وفد بلاده لانقضاء سنتين على تكليف الجمعية العامة لكبير الموظفين التنفيذيين بزيارة إكوادور للقاء المستفيدين من الصندوق بغية اعتماد تدابير خاصة للحد مما يكون للتحوّل إلى التعامل بالدولار من آثار سلبية على معاشاتهم التقاعدية؛ وقال إن الزيارة ينبغي أن تتم في أقرب وقت ممكن.

٤٧ - السيد كوفالانكو (الاتحاد الروسي): أعرب، في معرض إشارته إلى أن الزيادة الإضافية في أصول الصندوق والعائد الجيد لاستثماراته في فترة السنتين السابقة، عن ثقته في أن المجلس سيواصل إيلاء عنايته بنتائج التقييمات الإكتوارية وأن أي توصية بتعديل معايير نظام المعاشات التقاعدية ومعدلات الاشتراك ستراعي الحالة الإكتوارية. وأضاف أن هناك مبررات لقرار المجلس تأييد عزم دائرة إدارة